على طريق "الديموقراطية السورية"

ادمون صعب

(جريدة النهار ٢٠٠٠/٧/٢١)

"تعودت عندما كان الرئيس الياس الهراوي في رئاسة الجمهورية والرئيس رفيق الحريري في رئاسة الحكومة، وكان لديهما مرشحون في زحلة وصيدا، ان أقف على الحياد تجاه مرشحي الرؤساء، ومنعت أي تدخل في الانتخابات. العملية الانتخابية هي عملية مقدّسة لتمكين الشعب من التعبير عن رأيه بحرية. فانا أضمن سلامة الانتخابات وأمنها. وعلي ان أمنع أيا كان، بدءا بنفسي، من ان يتدخل في العملية الانتخابية كي لا تشوّه حقيقة رغبة الناخبين. ولن أسمح لأي قطب سياسي بأن يتدخل ولن نتدخل لمصلحة أحد لتأمين حرية الناخبين وحرية الانتخابات ونزاهتها".

ميشال المر وزير الداخلية

مع انقضاء أربعين يوما على وفاة الرئيس السوري حافظ الاسد، تطوى صفحة الحزن التي قرأ فيها السوريون، وكذلك اللبنانيون، سِيَرَ التضامن والتعاطف والمواساة الى آخر حد، لتفتح اليوم صفحة جديدة من العمل والتعامل مع رئيس جديد في سوريا، شاب غني بتطلعاته وأفكاره التي عبّر عنها في خطاب القسم الذي أداه في مجلس الشعب السوري يوم الاثنين الماضي، فجاء بمثابة صحوة على عصر لم يلتفت اليه حكام بلده، ولا تسنى لوالده الذي قاد البلاد أكثر من ثلاثة عقود، على رأس حزب قائد حاكم، تحديث المجتمع السوري وتطويره، وتنمية اقتصاده وتفعيله، وكشف الفساد ومحاربة مرتكبيه، ومكافحة اهدار المال العام واستغلال المنصب والموقع الرسميين، في القطاع المدني، كما في القطاع العسكري، من أعلى المراتب حتى أدناها، فضلا عن الابتعاد عن الاتكالية والتخطيط العقلاني.

انها لتركة ثقيلة حقا ورثها الدكتور بشار الاسد عن والده وهي تشبه الى حد بعيد التركة الثقيلة التي أورثها الرئيسان الياس الهراوي ورفيق الحريري للرئيسين العماد اميل لحود والدكتور سليم الحص، فاستدعت من الاول خطابا واعدا بالتغيير والتصحيح لدى أدائه القسم، ومن الثاني مصارعة مجموعة من الازمات والمعضلات في ظروف غير مؤاتية محليا واقليميا واجهت فيها البلاد عدوا شرسا فدحرته مقاومتها البطلة، من دون ان تستطيع حكومتها التي لم تكن على مستوى التحديات، معالجة الركود الاقتصادي والضغوط على المعيشة، فأوقعت البلاد في عنق الاختناق.

وها هو لبنان، بعد عشرين شهرا على الوعد بالتغيير، يبقى التغيير فيه مجرد وعد، ربما لانشغال الحكم بقيادة العماد لحود بأولوية التحرير، تماما كما انشغل الرئيس حافظ الاسد بالمواجهة مع اسرائيل فانصرف الى الاستراتيجيا السياسية مهملا الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، التي يطرحها الآن الدكتور بشار.

ان ما يعنينا من خطاب القسم للرئيس السوري الشاب هو ما طرحه على نفسه وعلى الشعب السوري، واللبناني كذلك، من تحد؟ لوضع استراتيجيا عامة للتطوير والتحديث تشمل الاقتصاد والاجتماع والعلم في اطار من التعاون والحوار كانا مفقودين في السابق.

ورب سائل هنا: لماذا يطرح بشار الاسد هذا التحدي الآن، اي بعد وفاة والده، ولم يطرحه على حياته وهو الذي كان قريبا منه؟

وهل كانت حقبة الاسد الأب تتيح مثل الافكار التي أبداها الاسد الابن في خطاب القسم، وخصوصا عن "الفكر الديموقراطي السوري" وعلى نحو لم يسبقه اليه أحد. أم ان هذا الكلام السوري عن الديموقراطية ليس سوى تلميع لصورة نظام يفتقر الى الحرية والحوار والقنوات التي يمكن ان يتنفس عبرها المواطنون في ظل قانون الطوارئ الذي يلغي الحريات ويمنع الاجتماعات وتأسيس الجمعيات الاهلية خارج نطاق الحزب الحاكم، ولا يعترف بحرية الصحافة ولا بحرية التعبير للصحافيين كما للكتّاب، ولا يتحمّل النقد، كما لا يتيح المحاسبة، في نطاق المؤسسات بحيث فوجئ السوريون، مع انطلاق الحملة ضد الفساد، بأن رموز الفساد هم في قمة الحكم ويتعذّر الوصول اليهم، وان الرئيس حافظ الاسد، الرجل القوي، والقائد المرهوب والمسموع الكلمة قد حجب عنه من هم في القمة كذلك، وعلى نحو لا يصدّق، تقارير الفساد والفاسدين والمفسدين.

اننا نكاد لا نصدّق ما نسمع حول "الديموقراطية السورية"، ونحن الذين خبرناها في لبنان منذ ما قبل اتفاق الطائف حيث قُزّم دور الشعب في الانتخابات، وحيل بين مجلس النواب ومحاسبة الحكومة واسقاطها، وشُكلت الحكومات على اساس اعتبارات ومصالح لا تمت الى المصلحة العامة بصلة، وحيث جُعلت دمشق مصدر القرار السياسي والامني والديبلوماسي وحتى الاداري، وألغي دور المعارضة ليحل محلها الاعتراض، وخُيّر المصرّون على الاختلاف مع الحكم بين السجن أمثال الدكتور سمير جعجع الذي استمر وزيرا أشهرا عدة قبل ان تُفتح ملفاته ويُلقى في زنزانة، بينما أمثاله من أمراء الحرب تربعوا على كراسي الحكم، وبين المنفى أمثال العميد ريمون اده الذي عاد في نعش، والرئيس امين الجميل الذي منع من ركوب الطائرة المتوجهة الى لبنان اول من امس، مع ان كان مدعواً الى المشاركة في ذكرى أربعين الرئيس حافظ الاسد في القرداحة، والرئيس العماد ميشال عون الموجود في المنفى في فرنسا منذ قرابة عشر سنين ولا يستطيع العودة.

وربما كان التحدي الكبير ان نصدّق نحن في لبنان ما قاله الرئيس السوري الشاب من ان "الفكر الديموقراطي" السوري الجديد يعني "قبول الرأي الآخر"، ووجود "طريق ذي خطين" وجعل العدالة "تصون حرية المواطن والسهر على تطبيق القانون"، وان "زرع الفكر الديموقراطي في الشعب" يعني "احترام القانون" و"ضمان حرية الفرد وحريات الآخرين" و"مكافحة الهدر والفساد"، و"الابتعاد عن الاتكالية" و"تطوير الواقع لا نسفه"، والتأهيل والتدريب والتخطيط و"نشر الثقافة والمعرفة". وان أدوات النجاح لـ"مسيرة التطوير والتحديث" أربع هي: الفكر المتجدد، والنقد البنّاء، والموضوعية، والمساءلة والمحاسبة ضمن المؤسسات والمجتمع.

ولكن هل يمكن اقامة مثل هذه الواجهة الجديدة لبناء قديم يقبع وراءه حزب البعث الحاكم وحيدا في ظل نظام مركزي يفتقر الى الحرية، في مفهومها الحضاري غير المؤدلج الذي تعبّر عنه بالنقد الذي تحدث عنه بأروع ما يكون رئيس جامعة القديس يوسف الاب سليم عبو في كلمته بالذكرى الخامسة والعشرين بعد المئة لتأسيس الجامعة حين قال "ان النقد هو من صميم المجتمع الديموقراطي، وتقوم وظيفته على قياس المسافة الفاصلة بين الحريات التي يتمتع بها المواطنون فعلا، وفكرة الحرية الملازمة لوعيهم، وعلى المطالبة باصرار بتقليص هذه المسافة باستمرار، اي المطالبة بمطابقة الواقع السياسي لفكرة الديموقراطية مطابقة مطردة (...) ولكن عندما تحتضر الديموقراطية يثور النقد في وجه الدولة، ويتجسّد في الرفض للأعمال التي تقوض الديموقراطية (...) كما في لبنان عبر تزوير الانتخابات النيابية، وعمليات التجنيس التي تمليها مصالح فئوية، والقمع المتعدد الاشكال لحرية التعبير، والاعتقالات التعسفية واعمال الترهيب (...) وتجميد مشاريع الاعمار واختناق الاقتصاد (...) ان أفول الديموقراطية، وما يرافقه من تجاوزات، مردهما الى دولة الوصاية التي صادرت القرار اللبناني في ميادين الحياة العامة كلها لمصلحتها، بموافقة طبقة سياسية خاضعة

خضوعا تاما او بتسليمها ("النهار" ٢٠٠٠/٦/٢٦). وهنا تكشف "الديموقراطية اللبنانية" "الديموقراطية السورية"، وكيف ان غياب الحرية وحضور الوصاية يكادان يدمران ديموقراطية عريقة من خلال "مبادرات وقائية او علاجية"، لا يمكن ان تفضي الى "علاقة بين سوريا ولبنان تكون نموذجا للعلاقة بين بلدين عربيين" كما قال الرئيس بشار، واضاف: "لكن هذا النموذج لم يكتمل بعد وبحاجة الى الكثير من الجهد لكي يصبح مثاليا بحيث يحقق المصالح المشتركة بالشكل الذي نطمح اليه في كلا البلدين (...)".

ويعزز اعتقادنا ان هذا "النموذج المثالي" لن يكون النموذج الحر الذي نطمح اليه والذي اشار اليه بوضوح الاب عبو، بتأكيد الرئيس السوري الشاب ان "الجبهة الوطنية التقدمية" التي تعتبر عنوانا كبيرا لالغاء الحياة السياسية في سوريا، هي "نموذج ديموقراطي ناجح".

ولو كان في سوريا نقد بنّاء حقاً، لعبّر عن نفسه بالقول ان "النموذج المثالي" للعلاقة بين سوريا ولبنان هو ذلك الذي يحترم استقلال البلدين وسيادتهما وقرارهما الحر، مما يتيح اقامة علاقات متكافئة بينهما تجسّد تضامنهما وتماسكهما في مواجهة التحديات، وتمهّد لتكتلات أكبر في المنطقة على غرار التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي باتت سمة عصر العولمة، بدل الوصاية والتبعية واقامة النماذج المتخلفة والمتقهقرة التي تعيدنا الى الجاهلية.